عراق ديمقراطي مزدهر : ضمان لكويت مستقل ديمقراطي

لم تقلق الحرب العراقية الايرانية حكام الكويت، بل كان في استمرارها حسب تصورهم اشغال وانهاك لكلا الدولتين حيث تشكل ايديولوجياتهما- البعثية او الاسلامية- مصدر خطر وتوسع. فالكويت شجعت واستبشرت بالهجوم العراقي على ايران في 1980 بامل كسر شوكة المد الثوري الاسلامي الايراني، وعندما ظهر وكأن العراق سيحقق نصرا سريعا خاف حكام الكويت من تعاظم قوة العراق على حساب ايران، ولكن عندما اخذت كفة ايران ترجح بعد عام 1982 انحازت الكويت تماما لصالح العراق خوفا من نصر ايراني ينتهي على حدودها البرية. وفي الوقت الذي كان العراق وايران يستنزفان بعضهما البعض، شهد اقتصاد الكويت ازدهارا يشهد عليه تنامي المخزون المالي الاحتياطي للكويت خلال الثمانينات.

وما ان وضعت الحرب اوزارها بين العراق وايران حتى تغير سلوك الكويت مع بغداد بدافع الخوف من تنامي قوة العراق دون وجود طرف خليجي قوي معارض له، خاصة وان علاقة صدام كانت على احسن مايرام مع حكام السعودية.

كتب ملتن فيورست، الكاتب السياسي المختص لعدة عقود بشؤون الشرق الاوسط، كتابا بالانكليزية تحت عنوان: "قصور من الرمل - سعي العرب من اجل عالم حديث"، صدر في شباط 1994،

Milton Viorst, Sandcastles: The Arabs in Search of the Modern World,) (1994

تكمن اهمية الكتاب في شخص المؤلف و سعة مصادره، وان صدوره بعد مضي ثلاث اعوام على انتهاء الحرب يعطيه بعدا زمنيا لصالح الموضوعية.

يتوصل المؤلف بعد استعراض طويل للاحداث التي سبقت الغزو العراقي للكويت الى وجود تنسيق- مباشر او عفوي- بين حكام الكويت والولايات المتحدة بشان التعامل مع العراق.

قال طارق عزيز للمؤلف ان العراق لمس تحولاً في موقف الولايات المتحدة منذ صيف 1988 عندما اخذت المصادر الامريكية تتحدث عن استخدام العراق للغازات السامة ضد الاكراد وتحذر المسؤولين الخليجيين العرب من خطر العراق، وعقدت المخابرات الامريكية الصلة بالمعارضين العراقيين مؤكدة لهم ضرورة سقوط صدام، وفيما بعد اخذت الصحافة الغربية تثير زوبعة بشأن التسلح العراقي ومنها المدفع العملاق، وهو امر كما كشفت تحقيقات لجنة سكوت كان يتم على علم من السلطات البريطانية.

انعكس هذا التغيير الامريكي-البريطاني في التعامل مع بغداد على علاقة حكام الكويت مع العراق. فقد تصلب الموقف الكويتي لحد التحدي للعراق خلال المفاوضات بين البلدين في مطلع عام 1990 حول شكوى العراق من زيادة انتاج الكويت للنفط عن حصتها المقررة باوبك، واستغلالها لابار الرميلة المشتركة بين الكويت والعراق.

وتشير الوثائق التي كشفت عنها الحكومة الامريكية في عام 1992 الى ضغط امريكا المتواصل خلال السنوات العشر السابقة على السعودية والكويت من اجل زيادة الانتاج النفطي بهدف تخفيض سعره. ويقول فيورست بان سلاح النفط، من خلال اغراق الاسواق وبالتالي تخفيض سعره، استخدم بفعالية لأرغام ايران على قبول قرار الامم المتحدة بوقف اطلاق النار مع العراق. وبالنسبة لصدام كانت زيادة الانتاج النفطي للكويت في وقت يعاني العراق من ضائقة مالية خانقة بمثابة مؤامرة، اشار اليها بصراحة في قمة بغداد في ايار 1990 عندما تحدث عن "قطع الاعناق ولا قطع الارزاق". رغم ان زيادة ضخ الكويت والامارت للنفط لم يكن السبب المباشر في انخفاض سعره من 21 دولار للبرميل في ديسمبر 1989 الى ان وصل 11 و 12 دولارا فقط في ربيع 1990، الا ان بغداد ربطت بين الاثنين مما جعلها تعيش هاجس وجود مؤامرة ضدها.

وانسجاما مع سياسة التصلب مع العراق، رفضت الحكومة الكويتية خلال مفاوضات عام 1990 تقديم اي تنازل بشأن حقل الرميلة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين البلدين، بل زادت من تشددها بان طالبت العراق بدفع ديونه المتراكمة للكويت في وقت تصور العراق بان الغاء هذه الديون هو اقل مايمكن ان تقدمه دول الخليج العربية للعراق على تضحياته في درء الخطر الايراني.

وتصلبت الحكومة الكويتية كذلك في قضية جزيرتي وربه وبوبيان المؤديتان لميناء ام قصر الوحيد للعراق على الخليج العربي. فقد عرض العراق استئجار الجزر او اي صيغة اخرى ولكن الكويت كانت مصرة على رفضها، وهنا يقول فيورست ان كثير من العرب اخذوا يتساءلون فيما اذا لم يكن التصلب الكويتي مبعثه خدمة المصالح الامريكية التي وجدت ان الوقت مناسب لها في اعتماد قوات بحرية دائمة في الخليج بعد ان اخذ الاتحاد السوفيتي بالتلاشي. واكدت مصادر كويتية مسؤولة لمسؤولين عرب بانهم لايخشون خطر صدام لان الولايات المتحدة ستدعمهم وتحميهم من اي خطر، وهذا الانطباع تأكد لفيورست من خلال لقاءه، بعد انتهاء الحرب، بوزير الخارجية سالم الصباح ووزير النفط علي الخليفة.

ان التعنت الكويتي لايبرر غزو صدام للكويت ولكنه بدون شك يلقي شكوكا حول اسلوب التعامل الكويتي الحكومي بقضايا تمس مصالح الشعب الكويتي، دع عنك العراقي. والسؤال الذي اثاره الكثيرون من القادة السياسيين الكويتيين المعارضين لحكم ال صباح هو : الم يكن بمقدور الدبلوماسية الكويتية ان تتحاشى الحرب؟

يقول احمد السعدون، رئيس المجلس النيابي الكويتي، في حديث مع فيورست تم بعد نهاية الحرب،-ادرج نص ترجمته:

(ان الحكومة لم تعط الشعب صورة عن حقيقة الازمة. . لقد اختارت الحكومة ان تبقينا في الظلام. كانت وسائل الاعلام العالمية تحذر من خطر، والبعض منا الذي كان يتابع الاخبار ناقش المسؤولين ولكن الحكومة كانت تصر على ان تهديدات العراقيين مجرد تخويف.

كان ال صباح في الماضي حاذقون دبلوماسيا، وبرعوا بالمناورة من اجل ابعاد الخطر عن البلاد. ان تلك البراعة هي التي ابقت الكويت بمنأى من جيران اقوياء -العراق، ايران، السعودية، وقبل ذلك الاتراك. ان دبلوماسية ايام زمان كانت نتيجة مجتمع مفتوح حيث كان للرأي العام شيء من التاثير. اما الان فان الحكومة تصر على الانفراد بأدارة الامور. هناك رجلان او ثلاثة فقط هم الذين يتخذون كل القرارات، وبالتالي من المؤكد ان يخطاوا. ان من بريد تحدي العراقيين عليه ان يفكر كذلك في الطريقة التي ينفس ذلك الغضب. كانت المواجهة مع العراقيين خطأ بالغ).

و ذكر احمد الخطيب وجاسم القطامي، من القادة التاريخيين للحركة الوطنية الكويتية، في حديث لهما مع مجلة الميدل ايست (اكتوبر 1990)، ان تحدي الحكومة الكويتية للعراق بزيادة الانتاج النفطي وضخ نفط الرميلة كان عملا استفزازيا للعراق وما كان يجب ان يتصرف الشيخ سعد العبد الله، ولي العهد ورئيس الوزراء، بذلك الغرور والتعنت خلال لقاءه مع عزة ابراهيم في جدة قبل الحرب بايام.

ان هذه القناعة ليست محصورة بعدد محدود من رجال السياسة المعارضين، بل تشمل شخصيات اقتصادية كجاسم السعدون ومفكرين جامعيين كالدكتور خلدون النقيب والدكتورة مسيماء المبارك وغيرهما، تلتقي جميعها في التساؤل عن مبرر نهج الحكومة الكويتية المتعنت مع العراق؟ وهل لم يكن بالامكان تحاشي الحرب ؟

ان خطأ دبلوماسية الكويت لا يبرر باي شكل من الاشكال خطيئة غزو الكويت. ولكن النتيجة في كلا الحالتين هي واحدة: التفريط بمصلحة الشعبين الكويتي والعراقي في غياب الديمقراطية.

لقد اخطأ حكام الكويت في تقدير رد فعل صدام، حيث كانوا على قناعة بان تهديداته للتخويف وعلى اسوء احتمال لا تتجاوز احتلال مناطق حدودية محدودة ستجبره امريكا على الخروج منها.

مستقبل علاقة الكويت بالعراق

حاولت من قراءة حديث الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية بتاريخ 6 شباط 1994، والاستماع للمؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الاعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح في لندن

بتاريخ 17 شباط 1994، ان اضع يدي على معالم السياسة الخارجية الكويتية الجديدة.

أود ابتداء ان اوضح اني اكتب من موقع المعارض لنظام الحكم في العراق بسبب ديكتاتوريته، وبذات الوقت من موقع الاختلاف مع الكويت الرسمي في تعامله مع الشعب العراقي.

صحيح قول وزير الخارجية الكويتي "ان السياسة مصالح"، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: مصالح من؟؟ السلطة-حزبا كانت ام عائلة- او الشعوب. كما ان هناك مصالح ضيقة وآنية واخرى شاملة وبعيدة الامد؟ من المفارقات ان الشيخ صباح الاحمد هو ذاته كان وزيرا للخارجية الكويتية ومهندس دبلوماسية التفاوض مع العراق قبل الغزو، تلك الدبلوماسية التي ادانتها الاوساط الكويتية الشعبية واعتبرتها مضرة بمصالح الكويت.

وان انحياز الكويت الرسمي لصالح صدام، لم يكن اضطرارا، كما يريد وزير الاعلام الكويتي اقناعنا، بل كان خيارا سياسيا املته قناعة الحكم انذاك رغم تحذير ومعارضة الاوساط الشعبية الكويتية. وايران الامس هي ذاتها التي يقول الوزير الكويتي اليوم بان علاقة بلاده بها جيدة فياترى مالذي تغير سوى ارقام لعبة التوازن.

التقى النظامان العراقي والكويتي - مع التفاوت بالدرجة- في كبت الحريات والغاء المؤسسات الديمقراطية والدستورية، مما حرم البلدين من معارضة ديمقراطية قادرة على ردع الحاكم ومنع اقدامه على مغامرات سياسية او عسكرية تعرض بلديهما للخطر.

ان تمتع الشعب الكويتي اليوم بالممارسة البرلمانية هي ثمرة التجربة المرة التي عاشتها الكويت، وللكويتي الحق ان يفتخر بهذا الانجاز رغم فداحة الثمن الذي دفعه ولكن مسيرة التحول الديمقراطي في الكويت لاتزال في بداية طريقها، والخوف كل الخوف من انتكاسها. وان بعض اوساط الصحافة الكويتية التي كانت اداة مدح واطراء لصدام حسين، عادت بعد حرب الخليج الثانية لتصب غضبها على كل العراقين تحت عنوان "اللهم لا تبق فيها حجرا على حجر".

اما شعبنا العراقي فهو من ناحية ضحية نظام استبدادي، ومن الناحية الاخرى ضحية نهج حكومات عربية كالحكومة الكويتية والغرب وامريكا الذين تحالفوا مع صدام حسين طوال الثمانينات، ولم تتذكر هذه الاطراف انتهاك حقوق الانسان في العراق الا عندما رآت في العراق خطرا على مصالحها.

ان لغة التعالي ليست بديلا عن مواجهة الحقائق، وعندما يتحدث وزير الاعلام الكويتي بانه ليس بحاجة للرأي العام الاردني او الفلسطيني لان العالم اجمع مع الكويت، يتجاهل ان العالم كان ضد الغزو ولكنه لم يكن ابدا مع نهج الحاكم الكويتي في حل البرلمان او في التعامل مع ابناء البلد او المقيمين فيه ولنا في تقرير منظمة العفو الدولية المؤرخ في 24/2/1994 ادانته صريحة للممارسات اللانسانية للسلطات الكويتية مع ابناء البلد والمقيمين فيه.

وقول وزير الخارجية الكويتي "من الخطأ الاعتقاد ان الاخرين سيقفون معنا الى الابد" اكثر واقعية، فالدول الكبرى في حمايتها للكويت كانت وراء مصالح مادية بحته، وأشير هنا الى تساؤل المرشح للانتخابات الرئاسية في امريكا، بيرو، عندما قال: هل كانت ستتدخل الدول الكبرى في الخليج لو كانت الكويت تنتج جزراً بدل النفط"؟

وكان يؤمل ان تستفيد الحكومة الكويتية من تجربة التعامل مع صدام، لتحاول ان تكسب المواطن العراقي الذي يشعر بحق انه كان ضحية تواطوء الكويت وغيرها من الدول مع صدام حسين طيلة الثمانينات. وان ارسال شحنة بضائع لاتزيد قيمتها عن بعضة عشرات الالاف من الدولارات الى الاكراد ومهجري الاهوار لاغراض اعلامية، لاتغير من حقيقة اصرار الكويت على سياسة تشديد الحصار على هذا الشعب.

وعلى عكس ماجاء في مقررات المؤتمر الشعبي الكويتي (15/10/1990)، تتجه الحكومة الكويتية لتحميل الشعب العراقي مسؤولية تصرفات صدام حسين عندما تصر على استمرار الحصار على العراق، وهي تعرف جيدا ان المتضررالاول من ذلك هو الشعب العراقي وليس النظام. ثم باي حق تستخدم اي جهة دولية او سياسية معاناة هذا الشعب لاغراض سياسية لم يؤخذ رأيه فيها. واذا كانت الحكومة الكويتية تعتقد بحق بان الحصار سينهي صدام فلماذا لم ترض به من اجل تنفيذ قرار الامم المتحدة بانسحاب العراق من الكويت بدلا من شن الحرب على العراق.

وقد يكون من دوافع الاصرار على ابقاء حظر تصدير النفط العراقي هو الخشية من خسارة المكاسب النفطية التي تحققت لعدد من دول الخليج النفطية من جراء غياب النفط العراقي، ولكن اذا كان في ذلك مصلحة انية للحكومة الكويتية فانه حتما ليس من مصلحة الشعبين العراقي والكويتي على الامد البعيد.

لقد تجاهلت حكومة الكويت معاناة الشعب العراقي المضطهد من صدام عندما تحالفت معه لمحاربة ايران الاسلامية. واليوم تكرر تلك الحكومة ذات الخطأ باستخدام جوع الانسان العراقي لتحقيق انتصار على صدام لم يحققه الغرب في حرب الخليج الثانية.

وان الشرعية الدولية باسم قرارات الامم المتحدة ليست بديلا عن علاقات حسن الجوار بين شعبين شقيقين حكم التاريخ والجغرافية عليهما بالتعايش كجيران. ان الطريقة التي صدرت بها هذه القرارت واسلوب تنفيذها قد تكرس العداء بين الشعبين الجارين.

ترسيم الحدود الجديدة والمطالبة بالتعويض

تطالب الحكومة الكويتية بموجب قرارات الامم المتحدة الشعب العراقي بالتعويض، في وقت يعتقد المواطن العراقي انه أحق بالتعويض من تلك الدول التي تحالفت ودعمت صدام وساعدت على توريط المنطقة بحرب

ضروس.

وحديث المسؤولين الكويتيين عن تقديم الدعم للمعارضة العراقية بشروط الاعتراف بترسيم الحدود الجديدة، يذكرنا بمهزلة تقديمها المال لحكومة الانقلاب البعثي الاول عام 1963 مقابل الاعتراف بالكويت. واقتبس ما كتبه غراهام فولر، المحلل الامريكي القريب من الاوساط الاستخبارية الامريكية في تقرير بعنوان"العراق في العقد القادم" صدر عام 1992، يقول فيه: "يفتقر العراق لمنفذ هام على الخليج، ومن المؤكد انه لن يصبح قوة بحرية رئسية في الخليج، بعكس السعودية وايران- وبعد حرب الخليج تبدو الكويت منهمكة في اعادة ترسيم الحدود بشكل يضعف اكثر فاكثر امكانية العراق الملحة للوصول الى البحر، واذا ما حدث ذلك، فان قضية الكويت ستكون سببا شبه مؤكد لحروب مستقبلية حول قضايا اكثر اهمية من النزاع حول ابار نفطية على الحدود".

واكد فولر في مقابلة نشرتها مجلة (Middle East Policy) الامريكية المختصة بتاريخ 11 اكتوبر 1993، ذات المعنى بقوله:

> ((اعتقد ان اعادة رسم الحدود العراقية الكويتية هو عمل سلبي، تم اتخاذه لمعاقبةالعراق. علينا ان ندرك باننا يجب ان نعيش مع العراق للابد. وان صدام ليس هو مستقبل العراق. والحقيقة الجيوبولتيكية الاساسية هي ان العراق بحاجة الى ممر بحري اوسع، وان الكويت ستكون حتما قصيرة النظر اذا ما قبلت مزيد من الاراضي بما يقلص اكثر منفذ العراق للبحر. وحتى العراق الديمقراطي سيبقى يطالب بهذه الاراضي وبتحسين منفذه البحري. ان هذا الاجراء بمثابة قنبلة موقتة ونصيحتي للولايات المتحدة بتعطيل هذا الفتيل)).

ان ظروف العراق ومعاناة شعبه من الدكتاتورية والحصار يعطي الكويت فرصة تاريخية لبناء جسور الثقة والمحبة بين الشعبين وذلك من خلال دعم جهود الشعب العراقي للتخلص من الدكتاتورية واقامة الديمقراطية، وتأمين السبل لمستقبل مزدهر اقتصاديا في العراق.

ان الحماية الحقيقية للكويت هي في عراق ديمقراطي مستقر ومزدهر، وليس في ابقاءه ضعيفا مجزأ في ظل نظام مفروض عليه. ولنا في مقارنة تعامل اوربا مع المانيا بعد الحربين الاولى والثانية خير مثال. فرضت اوربا بعد الحرب الاولى على المانيا نظاما ضعيفا واقتصادا خربا واقتطعت بعض اراضيه مما زرع قنابل موقوتة انفجرت بولادة النازية وهتلرالامر الذي ساق اوربا مجددا للحرب. ومن حسن حظ اوربا انها استفادت من ذلك الدرس بعد الحرب العالمية الثانية فمدت يد العون لشعب المانيا لبناء اقتصاده عبر مشروع مارشال الذي وفر الاساس لحياة ديمقراطية، جعلت من مصلحة الشعب الالماني العيش بسلام مع جيرانه. ان تكرار مثل هذا التجربة في العراق يتطلب محيطا اقليميا ديمقراطيا، ولذا من مصلحة الشعب العراقي ان يرى الكويت دولة مستقلة بحدود امنة تزدهر فيها الديمقراطية.

كما ان للشعب الكويتي المصلحة كل المصلحة في عراق ديمقراطي مستقر ومزدهر، وان عراق اليوم قد لايحتاج لمشروع مارشال امريكي بقدر ما يحتاج الى نظام ديمقراطي و فك القيود المفروضة عليه.

(الملف العراقي، العدد 27 - آذار 1994)

❋ ❋ ❋